

روضة الطالبين وعمدة المفتين

في الحالة الأخرى وقعت الثالثة لأن التبعض يقتضي التشطير ثم يسري كما لو قال هذه الدار بعضها لزيد وبعضها لعمرى يحمل على التشطير إذا لم تكن بينة وقيل تقع في الحال طلبة واختاره المزني ومن قال به لا يكاد يسلم مسألة الإقرار ويقول هو مجمل يرجع إليه فيه ونقل الحناطي وجها ثالثا أنه يقع في الحال الثلاث أما إذا قال أردت إيقاع بعض من كل طلبة في الحال فتقع الثلاث في الحال وإن قال أردت في الحال طلقتين أو طلبة ونصفا وقع طلقتان في الحال قطعا وتقع الثالثة في الحالة الأخرى وإن قال أردت في الحال طلبة وفي المستقبل طلقتين دين فيه قطعا وتقبل أيضا في الظاهر على الصحيح المنصوص وقال ابن أبي هريرة لا تقبل وفائدة هذا الخلاف أنه لو ندم فأراد أن يخالعه حتى يصير إلى الحالة الأخرى وهي بائن فتنحل اليمين ثم يتزوجها وقلنا الخلع طلاق فإن قلنا الواقع في الحال طلبة أمكنه ذلك وإلا فلا ولو قال أنت طالق ثلاثا بعضهن للسنة واقتصر عليه وكانت في حال السنة قال ابن الصباغ تجيء على الصحيح المنصوص أنه لا يقع في الحال إلا طلبة لأن البعض ليس عبارة عن النصف وإنما حملناه في الصورة الأولى على التشطير لإضافته البعض في الحاليين ولو قال أنت طالق خمسا بعضهن للسنة وبعضهن للبدعة ولم ينو شيئا بنى على الخلاف المعروف في أن الزيادة الملفوظ بها تلغى أم تعتبر إن قلنا بالأول وقع في الحال طلقتان وفي الثاني طلبة تفريعا على المنصوص وإن قلنا بالثاني وهو الأصح وقع الثلاث في الحال بالتشطير والتكميل ولو قال أنت طالق طلقتين طلبة للسنة وطلبة للبدعة أو أنت طالق طلبة للسنة وطلبة للبدعة وقع في الحال طلبة وفي الاستقبال الأخرى ولو قال